

اقتصاد دائري لدول مجلس التعاون الخليجي:

من النفايات إلى خلق القيمة!



ما يعكس تقدماً حقيقياً نحو الحياد الكربوني عبر تقنيات التخفيف واستراتيجيات التدوير (وكالة الأنباء العمانية، 2025). إن هذا الإنجاز يبرز التزام منطقة دول الخليج المتنامي بالطاقة المستدامة، وخفض الانبعاثات، وتنويع الاقتصاد.

إن هذا التحول يتجاوز الشعارات، فهو تحول ملموس. فاقتصادات دول الخليج قررت أن تنوِّع مصادر دخلها بعيداً عن الهيدروكربونات، وأن تقوم بدمج مبادئ الاقتصاد الدائري، والتقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير في الاستراتيجيات الوطنية والممارسات المؤسسية.

نماذج ناجحة من الواقع:

قطر:

انصب تركيز دولة قطر على إعادة تدوير النفايات الإنشائية، خاصة "نفايات بطولة موندリアル قطر"، فشكّلت هذه النقطة تحدياً كبيراً، وبذلت جهوداً كبيرة مع المقاولين وغيرهم لبيان أهمية التدوير وقيّمته الاقتصادية للدولة، وقدرت اللجنة العليا للمشاريع والإرث أن المخلفات المرفوعة من ملاعب بطولة كأس العالم "فيفا" قطر 2022 تبلغ نحو ألفي طن أعيد تدوير 80% منها.

وقد شهد كل من القطاعين العام والخاص في قطر تحولاً تدريجياً نحو اقتصاد خفيض الكربون ينسجم بالكفاءة في استخدام الموارد.

هل تساءلت يوماً لماذا تنتهي نفاياتنا - من البلاستيك ومخلفات البناء إلى الأجهزة الإلكترونية - غالباً في مكبات النفايات بدلاً من تحويلها إلى موارد ذات قيمة؟ في الخليج، نعيش في بيئة من الوفرة، لكن أنماط استهلاكنا كثيراً ما تترك وراءها فرصاً مُهدرة. تدعونا مبادئ الاقتصاد الدائري إلى تغيير هذا النمط وتحويل النفايات إلى قيمة، وإغلاق حلقات الهدر، وحماية ازدهارنا للأجيال القادمة.

في العام 2022 أشارت تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن التحول إلى الاقتصاد الدائري يمكن أن يوفر ستة ملايين فرصة عمل على مستوى العالم، ولا يمثل هذا التحول فرصة كبيرة للتوظيف فحسب بل فرصة لبناء عالم يتسم بالعدالة والشمول الاجتماعي.

في رمال الخليج المتحركة، ينهض اقتصاد جديد - ليس قائماً على النفط والغاز، بل على دورات الإنتاج والتجديد. إن دول مجلس التعاون الخليجي تُعيد تشكيل نظرتها للنفايات، من كونها مشكلة إلى كونها فرصة، وتنصدر اليوم مشهد الابتكار في الاقتصاد الدائري. هذا التحول ليس مجرد مسار مستدام فحسب، بل هو خيار استراتيجي.

تحويل النفايات إلى ثروة: تغيير في النموذج الاقتصادي:

في عام 2024، تجاوزت دول مجلس التعاون المتوسط العالمي في مؤشر الاقتصاد الكربوني الدائري، مسجلة 41.5 نقطة،

وتتفق هذه الاستراتيجيات الأربع مع رؤية السعودية 2030 عبر برامجها الهادفة إلى تحقيق تحول اجتماعي ونمو أكثر استدامة اقتصادياً، بالمواءمة والعمل مع كافة القطاعات التنموية بالمملكة مثل الطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة، والسياحة، وغيرها من القطاعات.

وقد تبنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في السعودية مبادرة تسريع عجلة الاقتصاد الدائري، وهي مبادرة تهدف إلى تقديم خدمة استشارية للمصانع المشاركة وتمكين المصانع من تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري لتعزيز الاستفادة القصوى من استخدام الموارد الطبيعية في التصنيع وزيادة كفاءة العمليات التصنيعية من خلال تبني تقنيات حديثة تساهم في تقليل النفايات وإعادة تدويرها.

• الإمارات :

من خلال مجموعة تدوير، وهي شركة متخصصة في خدمات إدارة النفايات وإعادة التدوير، ومقرها أبوظبي، دشنت محطة متقدمة لتحويل النفايات إلى طاقة بطاقة معالجة سنوية تبلغ 900 ألف طن، وأنشأت مرفقاً لاسترداد المواد القابلة للتدوير من النفايات البلدية (ويكيبيديا، 2024).

وكان من أبرز التطورات على هذا الصعيد إنشاء وزارة البيئة والتغير المناخي بموجب القرار الأميري رقم (57) لعام، 2021 المخصص لتحقيق الأهداف المناخية. وتشمل المبادرات الأخرى خطط مزودي خدمات النقل العام الوطني للتحول إلى مركبات كهربائية بالكامل بحلول العام 2030، وخدمات التمويل المستدام التي يقدمها بنك قطر الوطني. وتتماشى هذه الجهود مع أهداف قطر الاستراتيجية طويلة الأجل للاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وجاءت استراتيجية قطر الوطنية الثالثة للتنمية المستدامة لتدعم هذا المسار وهي تسلط الضوء على الاستدامة البيئية كهدف رئيسي تلتزم دولة قطر بموجبه بتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري من خلال اعتماد مبادئ التدوير في العمليات الصناعية والمدن، وتنشئة سوق الاقتصاد الدائري للمواد المعاد تدويرها واستخدامها، والحد من توليد النفايات من خلال تغيير السلوك الاجتماعي.

• السعودية :

أطلقت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والذي تمت الموافقة عليه من مجموعة العشرين كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات الغازات الدفيئة وإدارتها بشتى التقنيات المتاحة، ويمثل هذا النهج طريقة مستدامة اقتصادياً لإدارة الانبعاثات باستخدام أربعة استراتيجيات وهي: **التخفيض، وإعادة الاستخدام، والتدوير والإزالة.**

ابتكار نموذج الأعمال: الاستدامة كتغيير جذري:

لم تعد الاستدامة في نظر قادة دول الخليج مجرد التزام تنظيمي، بل أصبحت محوراً لتحول نماذج الأعمال، تماماً كما هو الحال في التحولات الرقمية أو تلك المدفوعة بالذكاء الاصطناعي. يتم استلهام النماذج العالمية الرائدة - مثل شركات الطاقة المتجددة أو التصنيع الدائري - وتطبيقها في الخليج من خلال استثمارات في البنية التحتية، وصناديق خضراء، وشراكات عابرة للقطاعات، بما يرسخ الاستدامة في صميم الهوية المؤسسية في دول الخليج.

الحوكمة، الذكاء الاصطناعي، والمخاطر في الاستراتيجيات الدائرية:

لتحقيق طموحات الاقتصاد الدائري، يعمل أصحاب المصلحة في دول الخليج على تحسين الحوكمة وتبني الأدوات الرقمية. وكما يشير رواد الفكر في الحوكمة، فإن الوصول إلى الهياكل الكربونية وكفاءة الموارد يتطلب العمل الجماعي، والشفافية، والإشراف المتكامل. كما أن التقنيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات - تُستخدم لتتبع تدفقات المواد، وتحسين فرز النفايات، والتنبؤ بالاحتياجات. ومع ذلك، فإن الابتكار يجلب معه أيضاً مخاطر، مما يستدعي إدراج إدارة مخاطر هذه التقنيات ضمن أطر الحوكمة، والاستفادة من أفضل ممارسات حوكمة الذكاء الاصطناعي، مثل الشفافية، والمساءلة، والقدرة على الصمود.

• عُمان :

بفضل قاعدة زراعية قوية، رائدة في مجال التسميد العضوي على مستوى الخليج، حوّلت عُمان نفايات الطعام إلى سماد يدعم القطاع الزراعي، ويقلل من استخدام المكبات، ويوفر مدخلات إنتاج دائرية. تستهدف عُمان أن 80% من نفايات البلدية الصلبة في العام 2030 سيُعاد استخدامها أو تدويرها، وأنه في العام 2040 سيكون حجم النفايات التي ينتجها الفرد في اليوم الواحد أقل من 1 كيلوجرام.

• البحرين :

تستفيد المملكة من ريادتها في صناعة الألمنيوم عبر ضمان إمدادات الخردة المعدنية من خلال أنظمة تدوير جديدة، وتحويل النفايات إلى مواد خام للتصنيع الإقليمي، وبلغ حجم المواد المعاد تدويرها في البحرين حوالي 700 ألف طن في العام 2021 .

• الكويت :

بقدرة على إعادة تدوير أكثر من 76% من نفاياتها الصلبة، تعمل الكويت على إنشاء عدة مرافق وبنى تحتية للتدوير، بهدف التخلص من المكبات نهائياً بحلول العام 2035، بما يتماشى مع إصلاحات النفايات على مستوى الخليج.

هذه الأمثلة تعكس قناعة أوسع أن الاقتصاد الدائري ليس مجرد تقليل للاستهلاك، بل هو خلق للقيمة عبر الابتكار، وكفاءة الموارد، والرؤية الصناعية البعيدة المدى.

نحو قيمة مشتركة واستدامة مدمجة:

تتجه الجهات الفاعلة في دول الخليج نحو نماذج الاستدامة المدمجة والقيمة المشتركة (إكليس، 2024؛ بورتر وكريم، 2011)، وهذه النماذج تهدف إلى دمج الربح بالهدف المجتمعي، وبما يدعم المبادرات الدائرية التي تخفض الكربون وتخدم المجتمعات. إن هذا التوافق الاستراتيجي يعزز المرونة ويقود خلق القيمة طويلة الأجل.

مُمكّنات التحول الدائري في الخليج:

لتوسيع نطاق الاقتصاد الدائري، تعمل الجهات الفاعلة في دول الخليج على:

• **دمج محركات الاقتصاد الدائري في العمليات:** التصميم لإعادة الاستخدام، بناء سلاسل الإرجاع، وتعزيز تحويل النفايات إلى موارد ذات قيمة.

• **تطبيق مؤشرات أداء رئيسية صارمة:** تتبع كفاءة المواد، وخفض الكربون، والإيرادات من المدخلات المعاد تدويرها.

• **توظيف التكنولوجيا:** استخدام أنظمة فرز مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتتبع مدعوم بإنترنت الأشياء، ونماذج التوأم الرقمي.

• **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:** توحيد الموارد، وبناء البنية التحتية، وتوحيد اللوائح.

إن كل هذا يعكس أفضل الممارسات العالمية، حيث تُدمج الاستراتيجيات الدائرية، وتُختبر عبر مشروعات تجريبية، وتُوسع عند نجاحها، وتُعزز عبر سياسات داعمة (ديلويت وإي دي إف، 2024).

الآفاق المستقبلية: من مختبرات إقليمية إلى ريادة عالمية:

تشير المسارات الناشئة إلى أن دول الخليج مؤهلة لتصبح مختبراً للاقتصاد الدائري في البيئات الجافة وذات الموارد المحدودة. وبفضل الأنظمة المتكاملة للطاقة، والحوكمة الرشيدة، ومنظومات الابتكار، يمكن لدول الخليج تقديم نماذج دائرية قابلة للتطبيق على نطاق واسع – من تسميد النفايات الزراعية إلى إعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتغليف المستدام.

سيعتمد النجاح على مواءمة الحوافز التنظيمية، وتحفيز رأس المال الخاص، وتطوير الحوكمة القائمة على البيانات، وتعزيز ثقافة الابتكار التي ترى في الاستدامة أصلاً استراتيجياً

الذاتمة

تصميم الازدهار عبر الدورات:

إن تحول اقتصادات الخليج - من الاستخراج الخطي إلى التجديد الدائري - يتجاوز كونه تحولاً بيئياً، فهو إعادة صياغة للهدف والحكومة والمرونة. من خلال تحويل النفايات إلى موارد، ودمج الاستدامة في الاستراتيجيات، وتطبيق الحكومة الاستباقية، تصوغ دول الخليج قصة ازدهار مستدام.

إننا في بدائل لحلول الأعمال ندعم هذه الرؤية. باعتبارنا شركة استشارية متخصصة في الاستدامة والابتكار والتميز المؤسسي، نمكّن المؤسسات من:

• **الحكومة الواعية:** دمج مؤشرات الأداء الدائرية، وأدوات الذكاء الاصطناعي الآمنة، ونماذج الحكومة التعاونية.

• **الابتكار المؤثر:** تنفيذ مشروعات تجريبية استراتيجية في مجالات مثل تحويل النفايات إلى طاقة، والتسميد، وإعادة التدوير.

• **التميز مع الاستدامة:** بناء نماذج أعمال مرنة تدمج الاستدامة مع الميزة التنافسية.

من خلال الجمع بين الفكر العالمي والبصيرة المحلية، تساعد بدائل لحلول الأعمال عملاءها في دول الخليج عامة وقطر خاصة على تحويل الاقتصاد الدائري إلى محرك للنمو - من النفايات إلى القيمة، ومن الوعد إلى الازدهار.

المراجع :

Deloitte & Environmental Defense Fund. (2024). Pathways to net zero: Circular strategies for climate action.

Eccles, R. G. (2024, September–October). Moving beyond ESG. Harvard Business Review.

Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2011). Creating shared value. Harvard Business Review.

Visnjic, I., Monteiro, F., & Tushman, M. L. (2025, May–June). Sustainability as a business-model transformation. Harvard Business Review.

Wikipedia. (2024). Tadweer Group.

Oman News Agency. (2025). Gulf Cooperation Council countries outperformed global average in Carbon Circular Economy Index. Oman News Agency.

Deloitte & EDF. (2024, March). To shift to a circular economy, act, advocate, advance.

WSJ Sustainable Business.

McKinsey (2025). A conceptual model and methodology for sustainability-aware, IoT-enhanced business processes.